

## موقف الأنباري والعكبري من الكوفيين

د/محمد عبد العال محمد محمود (\*)

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه صلاةً وسلاماً دائماً متلازمين إلى يوم الدين، وبعد: فهذا بحث في "موقف الأنباري والعكبري من الكوفيين" ، ولهذا الموضوع أهمية بالغة في مجال الدرس النحوي آمل من ورائه أن أضيف فكرة أو أكشف غامضاً من معالمه وأبعاده .

فقد اتفق الأنباري والعكبري في الهجوم على الكوفيين ؛ فحكما في مسائل الخلاف من وجهة النظر البصرية ، فالأنباري لم يرجح من مسائل الخلاف التي ذكرها في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" وعددها مائة وإحدى وعشرون مسألة إلا سبع مسائل فقط ، تعد من أهم المسائل التي دار فيها الخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة .

والذي يعنينا منها في بيان موقف الأنباري من الكوفيين هو أن هذه المسائل الكثيرة التي كان الأنباري قد عرض لها لم يؤيد الكوفيين إلا في مسائل معدودات منها ، لا تتجاوز سبع مسائل .

أما العكبري فلم يرجح مذهب الكوفيين إلا في مسألة واحدة من خمس وثمانين مسألة ، وهذه المسألة اجتهد فيها فوافق اجتهاده رأى الكوفيين ، فهو يرى أنه أتى برأى مبتكر جديد ، ولكن رأيه هذا هو ما قال به الكوفيون ، وإذا

(\*) مدرس النحو والصرف والعروض بكلية الآداب - جامعة سوهاج.

استثنينا هذه المسألة فإنه لم يؤيد مذهب الكوفيين أبداً . وقد تلتبس المعاذير لأبى البقاء ؛ وذلك لأنه إنما ذكر مسائل الخلاف بين الفريقين من وجهة نظره هو . وهو لم يرشح نفسه حكماً عدلاً فَرَدَّ على مسائل الكوفيين ؛ لأنه لا يرى رأيهم ، ولا يرى أن الحق إلى جانبهم ، وإنما عبر عن وجهة نظره هو .

ولما كانت ميوله واتجاهاته النحوية ونزعتة بصرية ، أيد وجهة النظر البصرية في مسائل الخلاف وانتصر لها ، وخالف وجهة النظر الكوفية ، ورد عليها ؛ استجابة لميوله واتجاهاته <sup>(١)</sup> .

ولا عذر للأنباري الذي نصب نفسه حكماً عدلاً بين الفريقين ، يحكم بينهما على سبيل الإنصاف، لا على سبيل التعصب والإسراف <sup>(٢)</sup>، فأيد البصريين في أغلب المسائل ولم يؤيد الكوفيين إلا في سبع مسائل فقط ؛ وذلك استجابة لنزعتة البصرية، فخطأ الكوفيين ورد عليهم ، ولم ينصفهم كما زعم .

والمسائل النحوية السبعة التي وافق فيها الأنباري الكوفيين هي :

- مسألة (١) : الاسم المرفوع بعد لولا .
- مسألة (٢) : تقديم خبر ليس .
- مسألة (٣) : اللام الأولى من "لعل" .
- مسألة (٤) : ترك صرف ما ينصرف .
- مسألة (٥) : لولاي ولولاك .
- مسألة (٦) : الاسم المبهم والعلم أيهما أعرف .
- مسألة (٧) : الوقف .

(١) انظر : التبيين للعكبري ص ٩٢ .

(٢) انظر : مقدمة الإنصاف لابن الأنباري ٥/١ .

وسوف نعرض تعليقات كل من الأنباري والعكبري على الكوفيين في كل مسألة من المسائل النحوية التي وافقا فيها الكوفيين .

والله الموفق ،،،

## تمهيد

### العكبري والأنباري وكتابهما التبيين والإصاف

عاش الرجلان في بغداد ، وكلاهما متأثر في التأليف بفنون عدة غلب عليها علم النحو ، وتشابهت مؤلفاتهما ؛ فكلاهما ألف في النحو وكلاهما ألف في "الخلاص النحوي" ، ومع هذا التشابه في مؤلفاتهما ، واتساع ثقافتهما ، واجتماعهما في بغداد في عصر واحد ، مع هذا كله لا نعلم أن أحدهما اجتمع بالآخر أو أفاد من صاحبه .

والغريب في الأمر أنهما سارا في اتجاه واحد في النحو هو الاتجاه البصري ، والذي يتضح لى أن الفرقة تعود إلى أسباب كثيرة منها<sup>(١)</sup> :

- ١- أن كل واحد منهما يرى أنه ند لصاحبه .
  - ٢- اختلاف المذهب الفقهي ، فالأنباري شافعي المذهب ، والعكبري حنبلي ، ولا شك أن العصبية المذهبية في الفقه خاصة كفيلة بأن تجعلهما لا يلتقيان .
  - ٣- صداقة أبي البقاء للوزراء والخلفاء ، وتقربه إليهم ؛ فقد كان يحضر دروس الوزير ابن هبيرة ، وأخذ منه .
- أما الأنباري فزاهد متقشف ، خشن العيش والملبس لا يقبل من أحد شيئاً قل أو كثر .

(١) انظر : التبيين للعكبري ص ٩٠ .

فإذا اتجهنا إلى كتابي الإنصاف والتبيين رأينا أن كتاب الإنصاف لم يكن أول مؤلفات الأنباري<sup>(١)</sup> ، كما أنه لم يكن آخرها ، ولم يكن (التبيين) أول مؤلفات العكبري ، فقد سبقه في الظهور (إعراب القرآن) و(شرح اللمع) وكتاب (اللباب)... وغيرها ، ويرجح الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين أن (التبيين) من آخر مؤلفات العكبري، وفي ذلك يقول : "قالذي يظهر لي أن كتاب الإنصاف سبق كتاب التبيين في الظهور ، وهذا احتمال ؛ لأننا نفتقر إلى الأدلة القطعية التي تجعلنا لا نتردد في معرفة السابق من اللاحق"<sup>(٢)</sup> .

وقال الأنباري في مقنة كتابه : "إنه أول مؤلف في علم العربية على هذا الترتيب"<sup>(٣)</sup> .

وقد أفاد العكبري كثيرا من الأنباري ؛ لأن مؤلف العكبري متأخر جدا عن مؤلف الأنباري ؛ لأن الأنباري يصرح بأن كتابه "أول مؤلف في العربية على هذا الترتيب" وترتيب كتاب العكبري كترتيب كتاب الأنباري .

كما يوجد تشابه كبير في عرض المسألة مختصرة جدا ثم تفصيلها ومناقشة الآراء والأقوال حولها .

ولم يكن أبو البقاء العكبري صورة للأنباري ، وصدى لصوته ؛ فقد يأتي بحجج وأقوال واستشهادات وآراء نحوية لم يأت بها الأنباري ، بل ومساائل خلافية ، وأيضا نرى رأيه مخالفا لرأي الأنباري في المسائل التي رجع فيها الأنباري مذهب الكوفيين<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) بغية الوعاة ٨٦/٢ .

(٢) التبيين للعكبري ، ص ٩١ .

(٣) الإنصاف ٥/١ .

(٤) انظر : التبيين للعكبري ص ٩٢ .

بيان مختصر عن هذه المسائل السبعة :

- من حيث ورودها عند الأنباري والعكبري وعدمه .
- من حيث موقف كل منهما من الخلاف القائم بين البصريين والكوفيين حولها.

أولاً : من حيث ورودها عند كليهما وعدمه :

\* الأنباري :

وردت هذه المسائل السبعة في كتاب الإنصاف للأنباري ، وجاء موقعها في ترتيب مسائل الإنصاف على النحو الآتي :

- الاسم المرفوع بعد (لولا) مسألة (١٠)
- تقديم خبر (ليس) عليها مسألة (١٨)
- اللام الأولى من (العل) مسألة (٢٦)
- ترك صرف ما ينصرف مسألة (٩٧)
- لولاي ولولاك مسألة (٧٠)
- الاسم المبهم والعلم أيهما أعرف ؟ مسألة (١٠١)
- الوقف مسألة (١٠٦)

\*العكبري :

لم يرد من هذه المسائل السبعة في كتاب التبيين للعكبري سوى ثلاث مسائل، وأسمائها وترتيبها في كتابه على النحو الآتي :

- الاسم المرفوع بعد (لولا) مسألة (٣١)
- تقديم خبر (ليس) مسألة (٤٧)

- اللام الأولى من (لعل) مسألة (٥٥)

ثانيًا : من حيث موقف كل منهما من الخلاف القائم بين الكوفيين والبصريين حولها :

\* الأنباري :

رجح الأنباري مذهب الكوفيين في هذه المسائل السبعة ، أما بقية مسائل الإنصاف فقد رجح فيها مذهب البصريين ، مع العلم بأن عدد مسائل الإنصاف مائة وإحدى وعشرون مسألة .

\*العكبري : المسائل الثلاثة التي وردت عند العكبري من هذه المسائل السبعة، وافق فيها العكبري الكوفيين في مسألة واحدة ، وهي مسألة الخلاف حول اللام الأولى من (لعل) فأيد رأى الكوفيين في أنها أصلية ، وليست زائدة كما ذهب البصريون .

\* \*

### الاسم المرفوع بعد لولا

ذهب الكوفيون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها ، "لولا زيد لأكرمك" ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء<sup>(١)</sup> .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : (إنما قلنا) : إنها ترفع<sup>(٢)</sup> الاسم بعدها؛ لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم<sup>(٣)</sup> ؛ لأن التقدير في قولك : "لولا

(١) انظر : أوضح المسالك ٢٢٠/١ والمفصل ٢٦ والخزانة (بولاق) ٢٢١/١-٢٢٢ والجامي على الكافية ٢٩٦/١ والمطالع السعيدة ١٩٠/١ وشرح الأشموني ١٦٨/١ .

(٢) انظر : الإنصاف ص ٦٠ .

(٣) انظر : المغنى ٢١٥/١ والخزانة (بولاق) ٢٢٢/١ والإيضاح ٢٩٦/١ .

زيد لأكرمك" أى : لو لم يمنعنى زيد من إكرامك لأكرمك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً<sup>(١)</sup> ، وزادوا "لا" على "لو" فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولهم : "أما أنت منطلقا انطلقت معك"<sup>(٢)</sup> ، والتقدير فيه : أن كنت منطلقا انطلقت معك ؛ قال الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ      فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبِيعُ<sup>(٣)</sup>

والتقدير فيه : أن كنت ذا نفر ، فحذف الفعل ، وزاد "ما" على "أن" عوضاً عن الفعل ، كما كانت الألف فى "اليمانى"<sup>(٤)</sup> عوضاً عن إحدى ياءى النسب ، والذى يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها لئلا يجمع بين العوض والمعوض .

ونحن لا نختلف فى أن "ما" عوض عن الفعل ، وكذلك أيضاً قولهم "إما لا فافعل هذا" ، تقديره : إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا ؛ لأن الأصل فى هذا أن الرجل تلزمه أشياء ، فيطالب بها فيمتنع منها فيقنع منه ببعضها ، فيقال له : "إما لا فافعل هذا" أى : إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا ، ثم حذف الفعل ؛ لكثرة الاستعمال وزيدت "ما" على "أن" عوضاً عنه فصارا بمنزلة حرف واحد ، والذى يدل على أنها صارت عوضاً عن الفعل أنه يجوز إمالتها ، فيقال : إما

(١) نسبة الجامى للكسائى ، وكان تقدير الفعل عنده : وجد ، الجامى على الكافية ٢٩٦/١ المغنى ٢١٥/١ والخزانة (بولاق) ٢٢٢/١ والإيضاح ٢٩٦/١ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٢٦٤/١ وشرح الأشموني ١٩٨/١ والدرر ٩٢/١-٩٣ .

(٣) من البسيط لعباس بن مرداس فى الديوان ١٢٨ والاشتقاق ٣١ والخزانة ١٣/٤ ، ٤٤٥/٥ ، ٥٣٢/٦ وشواهد المغنى ١١٦/١ ، ١٧٩ لجريز فى الديوان ٣٤٩/١ والخصائص ٢/٣٨١ وابن يعين ٩٩/٢ .

(٤) فهو من الشاذ الخارج عن القياس ، والأصل : يمنى . شرح الأشموني ٥٠٧/٢ .

لا (١) بالإمالة ، كما أمالوا "بأى" و "يا" فى النداء (٢) ، فلو لم تكن كافية من الفعل وإلا لما جاز إمالتها ، فإن الأصل فى الحروف ألا تدخلها الإمالة ، فلما جاز إمالتها ها هنا دل على أنها كافية من الفعل كما كانت "بلى" و "يا" كذلك . وكذلك أيضا : "من سلم عليك فسلم عليه ، ومن لا فلا تعباً به ، وتقديره : ومن لا يسلم عليك فلا تعباً به ، وقال الشاعر :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِنْدٌ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ (٣)

أراد : وإلا تطلقها يعلُ مفرقك . وكذلك قالوا : "حينئذ الآن" وتقديره : واسمع الآن ، أى كان الذى ، ومعناه أن ذاكرًا ذكر شيئًا فيما مضى يستدعى فى الحال مثله ، فقال له المخاطب : "حينئذ الآن" أى : كان الذى تذكر حينئذ ، واسمع الآن ، أو دع الآن ذكره ، أو نحو ذلك من التقدير (٤) . وكذلك قالوا : "ما أغفله عنك شيئًا" ، وتقديره : انظر شيئًا ، كأن قائلًا قال : "ليس بغافل عني" ، فقال المجيب : ما أغفله عنك شيئًا ، أى : انظر شيئًا ، فحذف ، والحذف فى كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يحصى ؛ فدل على أن الفعل محذوف ها هنا بعد "لولا" وأنه اكتفى (بالاسم بعدها) بـ "لولا" ، فوجب أن يكون مرفوعا بها .

(١) انظر : حاشية الصبان ٢٣٢/٤ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٦٧٥ وابن يعيش ٦٥/٩ والمقتضب ٥٣/٣ والإيضاح ٣٠٢/٢ .

(٢) انظر : المفصل ٣٥ والرضى على الكافية ١٢٩/١ .

(٣) من الوافر ، وهو للأحوص فى الديوان ١٩٠ والدرر ٧٨/٢ والخزانة ١٥١/٢ وشواهد المغنى ٧٦٧ ، ٩٣٦ والعينى ٤٣٥/٤ وبلا نسبة فى رصف المباني ١٠٦ والمقرب ١/٢٧٦ والهمع ٦٢/٢ ويروى : بكفاء : بدلاً من بند .

(٤) وهذا التتوين هو تتوين العوض عن جملة ، انظر فى بيانه : شرح الأشموني ١٨/١ وابن يعيش ٣٠/٩ وأوضح المسالك ١٥/١ وابن عقيل ٤ والأنموذج ٢١٢ وشرح المقدمة النحوية ١٢٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٤٣٣ .



والذى يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن "أن" إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة ، نحو قولك : "لولا أن زيذا ذاهب لأكرمته" ، ولو كانت فى موضع رفع بالابتداء لوجب أن تكون مكسورة ؛ فلما وجب الفتح دل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون<sup>(١)</sup> .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يرتفع بالابتداء دون "لولا"؛ وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا<sup>(٢)</sup> ، و"لولا" لا تختص بالاسم دون الفعل بل قد تدخل على الفعل<sup>(٣)</sup> ، كما تدخل على الاسم ، وقال الشاعر :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا      هَلَّا رَمَيْتَ بِنَعِضِ الْأُسْهُمِ السُّودِ  
لَا دَرَّ دَرَكٌ إِنِّي قَدْ رَمَيْتَهُمْ      لَوْلَا حُدَّتْ وَلَا عَذْرَى لِمَحْدُودِ<sup>(٤)</sup>

فقال : "ولولا حُدَّتْ" فأدخلها على الفعل ؛ فدلَّ على أنها لا تختص ، فوجب ألا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء .

والذى يدل على أنه ليس مرفوعاً بلولا بتقدير : لو لم يمنعنى زيد لأكرمته ، أنه لو كان كذلك لكان ينبغى أن يُعطف عليها بلولا ؛ لأن الجحد يُعطف عليه بـ (ولا) ، قال الله تعالى : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ \* وَلَا

(١) انظر فى فتح همزة (أن) : المقتضب ٣٤١/٢ وشرح الكافية ، لابن مالك ٤١٨ والإيضاح ١٦٥/٢-١٧١ وابن يعيش ٥٩/٨-٦٢ والهمع وأصول النحو ، لابن السراج ٢٦٥/١ وشواهد التوضيح والتصحيح ١١٨ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٢٥/١ .

(٣) انظر : المغنى ٢١٥/١ والخزانة (بولاق) ٢٢١/١ .

(٤) انظر : المغنى ٢١٥/١ والخزانة (بولاق) ٢٢١/١ .

الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ \* وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحَرُورُ \* وما يستوى الأحياءُ وَلَا الأمواتُ ﴿  
[سورة فاطر ١٩/٣٥-٢٢] ثم قال الشاعر :

فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ لَحَيٍّ وَلَا حَيٍّ عَلَى الدُّنْيَا بَبَاقٍ

قوله : "بباقاة" أراد بباقية ، فأبدل من الكسر فتحة ، فانقلبت الياء ألفا  
وهي لغة طيء ، وقال الآخر :

وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ أَجَلٌ لَا لَا وَلَا بِرِخَاءٍ بَالٍ

فلما لم يجز أن يقال : "لولا أخوك ولا أبوك" دل على فساد ما ذهبوا  
إليه، والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون .

ففي هذه المسألة نجد الأنباري يؤيد الكوفيين ، فيقول : "والصحيح ما  
ذهب إليه الكوفيون"<sup>(١)</sup> ، ثم جعل الأنباري يفند أدلة البصريين ، ويجب عنها  
دليلاً دليلاً، فقال : وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم : "إن الحرف  
إنما يعمل إذا كان مختصاً و(لولا) حرف غير مختص" قلنا : نسلم أن الحرف لا  
يعمل إلا إذا كان مختصاً ، ولكن لا نسلم أن (لولا) غير مختص . قولهم : "إنه  
يدخل على الفعل" كما يدخل على الاسم ، كما قال الشاعر :

لَوْلَا حُدْنَتْ وَلَا عَذْرَى لِمَحْدُودٍ

فأدخلها على الفعل قلنا : لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع (لا)  
كما هي مركبة مع (لا) في قولك : (لولا زيد لأكرمك) ، وإنما حرف باق على  
أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره ، و(لا) معها بمعنى (لم) ؛  
لأن (لا) مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل ....

(١) الإنصاف ٧٥/١ .

وأما قولهم : "لو كانت (لولا) هي العاملة ؛ لأن التقدير : لو لم ينعني زيد لكان فيها معنى الجحد ، فكان ينبغي أن يعطف عليها بـ (ولا) ؛ لأن الجحد يعطف عليه بـ (ولا) ..." قلنا : إنما لم يجر ذلك لأن (لولا) مركبة من (لو) و(لا) ، فلما ركبتا خرجت (لو) من حدها ، و(لا) من الجحد ؛ إذ ركبتا فصيرتا حرفاً واحداً .

فإذا ما ذهبنا إلى العكبري وجدناه يفند آراء الكوفيين في هذه المسألة ويردها ؛ حيث قال :

الاسم الواقع بعد "لولا" التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره يرتفع بالابتداء ، وقال الكوفيون فيه قولين :

أحدهما : يرتفع بنفس "لولا" كارتفاع الفاعل بالفعل<sup>(١)</sup> .

والثاني : يرتفع بفعل محذوف<sup>(٢)</sup> . وحجة الأولين من أربعة أوجه :

- الوجه الأول : أن (لو) و(لا) قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع فكذاك بعد التركيب ؛ لأن الأصل عدم التغير والتغيير .
- الوجه الثاني : أن الأصل في العمل للأفعال ، وإنما يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه ، و"لولا" ليست كذلك .
- الوجه الثالث : أن الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب ؛ إذ كل حرف ينصب ، مثل "ما" و"لات" ، وهذا لا منصوب له فلا يصح قياسه ولا هو مسموع من العرب ، فدعوى ارتفاعه به محض تحكم .

(١) هذا هو رأى الفراء في أمالي ابن الشجري : ٦١٠/٢ وشرح الرضى ١٠٤/١ ونسبه ابن الأنباري للكوفيين في الإنصاف : ص ٧٠ وشرح ديوان المتنبى المنسوب إلى العكبري : ١٠٥/١ .

(٢) هذا هو رأى الكسائي .

- الوجه الرابع : أنك لو وضعت مكانه فعلا في معناه<sup>(١)</sup> لم يكن للجملّة معنى ، ألا ترى أنك لو قلت : "امتنع زيد أو وجد زيد فهلك عمرو" كان الكلام فاسدا وضد المعنى ؛ لأن المعنى وجود زيد هلاك عمرو ، وإذا لم يصح أن يوضع مكانه فعل يعمل لم يعمل هو نيابة عنه .
- واحتج الآخرون من ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup> :

- أحدها : أن "لولا" هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملا فيه كسائر الحروف المختصة ، وإنما عمل الرفع ولم يعمل النصب والجر لأنه مستقل بالاسم فأشبهه الفعل والفاعل ، وأما ما يأتي بعد ذلك فجواب للحرف وليس هو من تمام الاسم ، وأما "إن" فإنها تقتضى اسمين .
- الوجه الثاني : أن "لولا" معناها معنى الفعل فكانت عاملة كـ "إن" وأخواتها، وبيان ذلك أن قولك : لولا زيد لأتيتك معناه منعنى زيد من إتيانك ، والحرف يعمل إذا كان معناه معنى الفعل كـ (إن) وأخواتها .
- الوجه الثالث : أن "أن" تفتح بعد لولا كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ ، والمفتوحة وما عملت فيه لا تكون مبتدأ بل يكون معمولا لما قبله، وهذا يفسد القول بكونه مبتدأ .

والخلاصة أن أبا البقاء العكبري يميل إلى رأى البصريين فى أن الاسم الواقع بعد لولا إنما هو مرفوع بالابتداء ، لا بـ (لولا) ، ونجدّه يُفَنِّدُ آراء الكوفيين، ووجهة نظرهم التى أيدّها الأنباري وانتصر لها ، وكان جلُّ اعتماده فى ذلك على القياس الذى يقتضى عدم إعمال (لولا) فى الاسم المرفوع بعدها ؛ لأنها حرف غير مختص ، فوجب ألاّ يعمل وفقا لمبدأ الاختصاص الذى يحكم عمل الحروف .

\* \*

(١) انظر الهمع : ١٠٥/١ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري .  
(٢) انظر التبيين للعكبري ص ٢٤٠ .

### تقديم خبر (ليس)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد<sup>(١)</sup> من البصريين<sup>(٢)</sup> ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه<sup>(٣)</sup> ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له فيه نص ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها ، كما يجوز تقديم خبر "كان" عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها ؛ وذلك لأن "ليس" فعل غير متصرف ، فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما أجريت "كان" مجراه ؛ لأنها متصرفة ، ألا ترى أنك تقول : كان يكون فهو كائن وكن ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب ، ولا يكون ذلك في "ليس" ، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجرى مجرى ما كان فعلا متصرفا ، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه ، كما كان ذلك في الفعل المتصرف ؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه ، فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي ألا يتصرف عمله ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز تقديم خبره عليه ، والذي يدل على هذا أن "ليس" في معنى "ما" ؛ لأن "ليس" تنفي الحال كما أن "ما" تنفي الحال<sup>(٤)</sup> ، وكما أن "ما" لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها ، فكذلك "ليس" . على أنه من النحويين من يغلب عليها الحرفية<sup>(٥)</sup> ، ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال : "ليس الطيب إلا

(١) انظر : المقتضب ٨٧/٤ ؛ ١٥٦ وشرح الأسموني وقطر الندى ١٣٣ وابن عقيل ٤١ .

(٢) وكذا مذهب السيرافي في الزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي على وأكثر المتأخرين .

انظر : شرح الأسموني ١٨٧/١ وقطر الندى ١٣٣ وابن عقيل ٤١ .

(٣) انظر : ابن عقيل ٤١ .

(٤) انظر : ابن يعيش ١١٢/٧ والمقتضب ٨٧/٤ .

(٥) في الأشباه والنظائر ٣-٦٥ : قال ابن السراج : أنا أفتى بفعلية ليس تقليدا منذ زمن

طويل ثم ظهر لي حرفيتها . انظر : إصلاح الخلل ١٤١ .

المسك" (١) فرغ الطيب والمسك جميعا ، وبما حُكى أن بعض العرب قيل له : فلان يتهددك ، فقال : "عليه رجلا ليسى" ، فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلا لوجب أن يأتى بها كسائر الأفعال؛ ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبغى أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء ، فيقال فيه "لست" ، ألا ترى أنك تقول فى "صيد البعير" : "صَيِّد البعير" ، فلو أدخلت عليه التاء، نقلت : "صيدت" فرددته إلى الأصل ، وهو الكسر ، فلما لم يرد إلى الأصل - وهو الكسر - دل على أن المقلب عليه الحرفية لا الفعلية . وقد حكى سيبويه (٢) فى كتابه أن بعضهم يجعل "ليس" بمنزلة "ما" فى اللغة التى لا يعملون فيها "ما" ، فلا يعملون "ليس" فى شيء ، وتكون حرفاً من حروف النفى ، فيقولون : ليس زيد منطلق .

وعلى كل حال فهذه الأشياء ، وإن لم تكن كافية فى الدلالة على أنها حرف فهى كافية فى الدلالة على إيغالها فى شبه الحرف ، وهذا ما لا إشكال فيه ، وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها موغلة فى شبه الحرف ، وجب ألا يجوز تقديم خبرها عليها ؛ ولأن الخبر مجرود فلا يتقدم على الفعل الذى جرده على ما بيناه.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [سورة هود ٨/١١] ، وجه الدليل من هذه الآية أنه قدم معمول خبر "ليس" عليها فإن قوله : ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ متعلق بـ (مصروف) ، وقد قدمه على "ليس" (٣) ، ولو لم يجز تقديم خبر "ليس" على "ليس" لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث

(١) انظر : الكتاب ١٤٧/١ والهمع ٨٠/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١٤٧/١ .

(٣) انظر : التبيان ٣٥/٢ والجامى على الكافية ٢٩٥/٢ .

يقع العامل . ألا ترى أنه لم يجز أن تقول : "زيدا أكرمت" إلا بعد أن جاز "أكرمت زيدا" ، فلو لم يجز تقديم "مصرف" الذي هو خبر "ليس" على ليس ، وإلا لما جار تقديم معموله عليها . والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال ، وهي فعل ، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بها ، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة ؛ فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا تخرج "نعم ، وبئس"<sup>(٢)</sup> ، وفعل التعجب<sup>(٣)</sup> وعسى وحبذا " حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها . أما "نعم ، وبئس" فإنهما لا يعملان في المعارف الأعلام بخلاف "ليس" فنقصنا عن رتبتهما ، وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء ؛ لجواز تصغيره<sup>(٤)</sup> ، فبعد عن الأفعال ، ومع هذا فلا يتصل به ضمير الفاعل ، وإنما يضمن فيه ، ولا تلحقه أيضا تاء التانيث ، بخلاف "ليس" فنقص عن رتبتهما ، وأما "عسى" وإن كانت تلحقها الضمائر وتاء التانيث كـ "ليس" ، فإنها لا تعمل في جميع الأسماء ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون معمولها إلا "أن" مع الفعل نحو "عسى زيد أن يقوم"<sup>(٥)</sup> ، ولو قلت : عسى زيد القيام لم يجز ، فأما قولهم في المثل : "عسى الغوير أبؤسا"<sup>(٦)</sup> فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، فلما كان مفعولها مختصا

(١) انظر : الإيضاح ٨٨/٢ .

(٢) انظر : شرح الأشموني ٢٩/٢ والمقتصد ٣٦٣/١ وشرح الكافية ، لابن مالك ١١٠٢ وشرح التصريح ٩٤/٢ وأوضح المسالك ٢٣/١ وابن عقيل ١٢٢ .

(٣) وذهب بعض النحاة إلى أنه اسم : انظر في تفصيل ذلك : الأشباه والنظائر ١٤٨/١ والمقتصد ٣٧٣/١ والمرتل ١٤٥ .

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة ٢٧٢ وشرح الأشموني ٤٦٣/٢ وحاشية الصبان ١٥٦/٤ وشرح التصريح ٣١٩/٢ .

(٥) انظر : المغنى ١٤٣/٢ وشرح الأشموني ٢١٦/١ والمفصل ٢٧٠ والجمل ٢٠٠ والمقتضب ٧٠/٣ والرضى على الكافية ٣٠٤/٢ والجامى على الكافية ٢٤٤ .

(٦) من أمثال العرب وهو للزباء . انظر : مجمع الأمثال ٣٤١/٢ والكتاب ٥١/١ ومعجم البلدان ٢٢٠/٤ والمقتضب ٧٠/٣ والجامع الصغير ٥٩ ، والمغنى ١٣٣/١ والرضى على الكافية ٢١/٢ ومجلس ثعلب ٣٧٢/١ .

بخلاف "ليس" نقصت عن رتبة "ليس" ، فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها ، ولا يجوز أن تقاس ليس على "ما" في امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأن "ليس" تُخالف "ما" بدليل أنه يجوز تقديم خبر "ليس" على اسمها نحو "ليس قائما زيد" ولا يجوز تقديم خبر "ما" على اسمها ، فلا يقال : "ما قائما زيد" ، وإذا جاز أن تخالف ليس ما في جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالف في جواز تقديم خبرها عليها وتلحق بأخواتها .

وفي هذه المسألة نجد الأنباري يوافق الكوفيين ويقول : "والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون"<sup>(١)</sup> .

فإذا ما ذهبنا إلى العكبري في هذه المسألة وجدناه يذكرها في كتابه التبيين فيذكر رأى البصريين والكوفيين ؛ حيث قال : "يجوز تقديم خبر "ليس" عليها عند جمهور البصريين . وقال الكوفيون وبعض البصريين : لا يجوز .

وحجة الأولين من أوجه :<sup>(٢)</sup>

أحدها : قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : «وَلَنُؤَخِّرَنَّهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لِّيَقُولُوا مَا يَخِيبُ» ثم قال : «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» فنصب "يوم" بـ "مصروف" خبر "ليس" وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه ؛ لأن المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع .

فإذا قيل : في الآية الكريمة وجوه خير مما ذكرتم .

(١) الإنصاف ١/ ١٦٣ .

(٢) انظر : التبيين للعكبري ص ٣١٦ .

(٣) سورة هود آية ٨ .



أحدها : أن "يوم" في موضع رفع وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل كما قرأ نافع<sup>(١)</sup> "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم" بفتح الميم ، وعلى هذا لا يبقى لكم فيه حجة .

والثاني : نقدر أنه منصوب ولكن لا بـ (مصروف) ، بل بفعل دل الكلام عليه تقديره : يلزمهم يوم يأتيهم ، أو يهجم عليهم ومثل ذلك ، لا بـ (مصروف) ، وكقولك : زيدا ضربته ، وهو منصوب بفعل محذوف .

والثالث : سلمنا أنه منصوب بـ (مصروف) ولكن هو ظرف له والظروف يتساهل في نصبها فلا يلزم من ذلك جواز النصب في غيرها .  
والجواب : أما الأول فجوابه من وجهين<sup>(٢)</sup> :

أحدهما : أنه لو كان من هذا الموضع لكان مبتدأ والجملة بعده خبر عنه؛ فيلزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ فيكون الأصل ليس مصروفا عنهم فيه ، وحذف العائد على المبتدأ من مواضع الضرورة .

والثاني : أن "يوم" مضاف إلى فعل معرب ، والجيد في مثل ذلك إعراب المضاف ، ولم يقرأ أحد من القراء "يوم" بالرفع بخلاف قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ على أن (يوم ينفع) معرب بالنصب وهو ظرف لما دل عليه هذا ، أى هذا واقع في يوم نفع الصادقين . وأما نصبه بفعل مضمّر فلا حاجة إليه مع صحة عمل مصروف فيه ؛ لأن الإضمار على خلاف القياس .

أما كونه ظرفا فليس بعلة لجواز إعمال الخبر المتأخر فيه ؛ فإن أحدا لم يفرق في عمل خبر "ليس" فيما تقدم عليها بين الظرف وغيره .

(١) سورة المائدة آية ١١٩ . وقراءة نافع في السبعة لأبن مجاهد .

(٢) انظر : التبيين للعكبري ص ٣١٧ .

(٣) سورة المائدة : آية ١٩٩ .

والدليل الثاني : أنه فعل جاز تقديم منصوبه على مرفوعه فجاز تقديمه عليه كـ "كان" وأخواتها ؛ مثال ذلك أن تقول : ليس قائماً زيد ، فتتصب قائماً بـ "ليس" وهو مقدم على المرفوع فكذلك إذا تقدم المنصوب عليها ، والجامع بينهما أن تقديم المنصوب على المرفوع تصرف والتصرف للأفعال بحق الأصل، ألا ترى أن "ما" الحجازية لما لم تكن متصرفة ، أو لما كانت حرفاً لم يتقدم منصوبها على مرفوعها لعدم الفعلية ، بخلاف "ليس" .

فإن قيل الجواب عنه من وجهين<sup>(١)</sup> :

أحدهما : لا نسلم أنها فعل ، بل هي حرف على ما ذكر في المسألة قبلها .

والثاني : نسلم أنها فعل لكنه غير متصرف ولا حقيقي بل هو أشبه بالحرف ، ثم هو منقوص في المعنى بـ (نعم) و (بئس) و (عسى) وفعل التعجب ، فإن تقديم المنصوب فيها غير جائز ، فلو قلت : رجلاً نعم زيد لم يجز ، وما زيدا أحسن لم يجز ، وعسى أن يقوم زيد على أن تجعل (أن يقوم) في موضع نصب ، لم يجز ، وخرج على ما ذكر "كان" فإنها متصرفة تكون للماضي والحال والاستقبال بخلاف "ليس" .

فالجواب : أما الأول فلا يصح لوجهين :

أحدهما : أنه ليس مذهبا لهم .

والثاني : ما سبق من الدلالة على كونها فعلاً .

قولهم : هي غير متصرفة عنه جوابان :

أحدهما : لا نسلم ، فإن من وجوه التصرف اختلاف الضمائر المتصلة بالفعل و "ليس" قد اتصلت بها الضمائر على ما ذكرناه من ضمائر التنثية والجمع والتاء ومن تاء التانيث .

(١) انظر : التبيين للعكبري ص ٣١٨ .

والثاني: نسلم أنها غير متصرفة ولكن هي فعل لما ذكرناه في موضعه، والفعل بحق الأصل عامل قوى وإن ضعف في بعض المواضع لم يسلبه عمله الأصلي، وعمل الفعل يقتضى أن يكون معموله متأخرًا ومتوسطًا ومتقدمًا، وقد ظهر أثر ذلك في "ليس"، وهو تقدم منصوبها على مرفوعها ومخالفتها في ذلك "ما" لما لم تكن متصرفة، ولم تكن فعلا، فكذاك يجوز تقديم منصوبها عليها إذ لا فرق في التقديم بين القريب والبعيد، يدل عليه أن منصوبها إذا تقدم على مرفوعها كانت ليس إلى جنبه وإذا تقدم عليها كانت إلى جنبه أيضا. ولا فرق بين أن تليه أو يليها.

أما حجة الآخرين - أى: الكوفيين - فقد تمسكوا بأشياء<sup>(١)</sup>:

أحدها: أنها لفظ ينفي الخبر فلم يجز تقديم منصوبه الذي يليه كـ "ما"، وبيانه: أن قولك: ليس زيد قائمًا ينفي قيامه في الحال، كما أن قولك: ما زيد قائمًا كذلك، وإذا أشبهت ما في النفي وجب أن تحمل عليها في منع التقديم، ألا ترى أنها لما أشبهت "ليس" أعملها أهل الحجاز عمل ليس فكذاك إذا أشبهتها في النفي منعت من التقديم، وهذا أولى لأن "ليس" القياس ألا تعمل كما أن القياس في "ما" كذلك، فإذا منعت من التقديم حملا على الأصل، كان تأخر المنسوب عنها جاريا على خلاف القياس.

والوجه الثاني: أن "ليس" قد توهنت ونقصت عن الفعل الحقيقة من وجوه:

أحدها: أن بعض النحويين جعلها حرفا محضا، وليس كذلك كان وأخواتها.

والثاني: ما حكى سيبويه عن بعضهم أنه ألغاهما عن العمل فقال: ليس زيد قائم.

(١) انظر التبيين ص ٣٢١.

والثالث : أن بعض العرب أدخل عليها ياء المتكلم من غير نون الوقاية فقال : عليه رجل ليسى ، ولو كانت حقيقة لقال : ليسنى .

والرابع : أن بعض العرب لم يحملها ضميراً فقال : ليس الطيب إلا المسك .

والخامس : أنه لا يكون منها مستقبل ولا أمر فخالفت بذلك بقية أخواتها .  
والسادس : أن ضمير المخاطب والمتكلم إذا اتصل بها لا يكسر أولها ، وليس كذلك باع ؛ لأنك تقول فيه : بعث ، ولا تقول هنا : لست .

وكل هذه الوجوه تدل على انحطاط رتبته عن رتبة "كان" وشبهها "ما" فتكون فرعاً عليها ، والفروع تنقص عن الأصول ، ولا يبين أثر النقصان إلا بمنع التقديم<sup>(١)</sup> .

والخلاصة أن العكبري يؤيد رأى البصريين في جواز تقديم خبر (ليس) عليها ؛ مستنداً إلى جواز تقديم معمول الخبر عليها ؛ إذ المعمول تابع للعامل ، ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع ؛ ولأن (ليس) فعل جاز تقديم منصوبه على مرفوعه ، فجاز تقديمه - أى الخبر - عليه ، كـ (كان) وأخواتها . أما الأنباري ، فقد أيّد مذهب الكوفيين ، فمنع تقديم خبر (ليس) عليها ؛ لأنها فعل جامد غير متصرف ؛ فلا تجرى مجرى الفعل المتصرف ، ومن ثم فلا يجوز قياسها على (كان) لتصرفها ؛ ولأنها موعلة في شبه الحرف ؛ ولأن الخبر مجرود ؛ فلا يتقدم على الفعل الذى جحدّه .

\* \*

(١) السابق : ٣٢٢ .

## اللام الأولى من (لعل)

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في "لعل" أصلية ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة<sup>(١)</sup> .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن اللام أصلية لأن "لعل" حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية<sup>(٢)</sup> ؛ لأن حروف الزيادة التي هي الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام ، والتي يجمعها قولك : اليوم تتساء ولا أنسيتموه<sup>(٣)</sup> وسألتمونيها - إنما تختص بالأسماء والأفعال<sup>(٤)</sup> ، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال ، ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة ، ولا يجوز أن يحكم عليها في "ما" ولا ويا بأنها زائدة أو منقلبة ، بل يحكم عليها بأنها أصلية لأن الحروف لا يدخلها ذلك فدل على أن اللام أصلية .

والذي يدل على ذلك أيضا أن اللام خاصة لا تكاد تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً<sup>(٥)</sup> ، نحو : زيد ، عبدل<sup>(٦)</sup> ، فحجل ، في كلمات معدودة ، فإذا

(١) نسبه الزمخشري للمبرد انظر المفصل ٣٠٣ .

(٢) لعدم تصرف الحروف .

(٣) وكذلك : هويت السماء ، انظر الجاربردى ١٩٣/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية : لابن مالك ٢٣١٠ والممتع ٢٠١ وابن يعيش ١٤١/٩ والهمع ٦/٢٣٧ والإيضاح ٣٧١/٢ والأصول ٢٣١/٣ والأشباه والنظائر ٢٢٧/١ والمقتضب ١/١٩٤ والمصنف ٩٨/١ والجزولية ٣١٦ .

(٥) انظر : شرح الرضى على الشافعية ٣٨١/٢ وابن يعيش ٦/١٠ والممتع ٢١٣ والأصول ٣/٢٤٣ والإيضاح ٩٠/٢ والتصريف المملوكى ٢٠٩ وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١ .

(٦) وزعم أبو الحسن أن "عبدن" عبد الله ، فتحتمل أن تكون من قبيل : عبرى وعبسى ، فلا تكون زائدة . انظر : الممتع ٢١٣-٢١٤ وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١ .

كانت اللام لا تُزاد فيما يجوز فيه الزيادة ، إلا على طريق الشذوذ ، فكيف يُحكم بزيادتها فيما يجوز فيه الزيادة ، إلا على طريق الشذوذ ، فكيف يُحكم بزيادتها فيما يجوز فيه الزيادة بحال ؟

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنها زائدة لأننا وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم (عارية من اللام) ، قال نافع بن سعيد الطائي :  
ولستُ بلَوَّامٍ على الأمرِ بعدما يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ<sup>(١)</sup>  
أراد : لعل .

وقال العجيز السلولى<sup>(٢)</sup> :

لك الخيرُ عَلَّنا بها علَّ ساعةً تمر وسهواء من الليل يذهبُ

وقال الآخر :

علَّ صَرُوف الدهر أو دولاتها

تدلننا اللمة من لَماتها<sup>(٣)</sup>

وقال الآخر :

(١) من الطويل ، وهو في اللسان (لعل) ١٢٨/١٤ وديوان الحماسة ، للمرزوقي ١١٦٢ ويروى "يتقدما" بدلا من "أتقدما" .

(٢) هو العجيز بن عبد الله بن عبيدة بن كعب ، يكنى بأبي الفرزدق وبأبي النبل ، من شعراء الدولة الأموية ، انظر : الخزانة (بولاق) ١٩٨/٢ .

(٣) بيتان من الرجز بلا نسبة في اللسان (علل) ٥٠٠/١٣ وروايته "يدلنا" (لمم) ٣٤/١٦ والخصائص ١١٦/١ والعينى ٣٩٦/٣ ورصف المباني ٢٤٩ والجنى الدانى ٥٨٤ وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ وعمدة الحفاظ ٣٣٩ وشرح التصريح ٣/٢ وجاء البيت الأول فقط وقد ذكر الشيخ خالد الأزهرى أن الفراء أورده بجر "صروف" .

ولا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه<sup>(١)</sup>

وقال الآخر :

يا أبنا علك أو عساكا<sup>(٢)</sup>

وقالت أم النجيف ، وهو سعد بن قرط :

تربص بها الأيام عل صروفها سترمي بها في جاحم متسر<sup>(٣)</sup>

أرادت : لعل .

وجدناهم يستعملونها عارية عن اللام في معنى إثباتها ، دلنا ذلك على أنها زائدة ، ألا ترى أنا حكمنا بأن اللام في "زيد" ، وعبدل وأولالك" وما أشبه ذلك زائدة ؛ لأننا نقول في معناه "زيد وعبد وأولاك" ، وحكمنا بأن الهمزة في "النندلان" وهو الكابوس<sup>(٤)</sup> زائدة ؛ لأننا نقول في معناه "النيدلان" من غير همز<sup>(٥)</sup> ،

(١) من المنسرح ، للأضبط بن قريع في شواهد المغنى ٤٥٧ والتبصرة والتذكرة ٤٣٤ وغير منسوب في المغنى ١٣٥/١ والأشموني ٢٧٦/٢ والرضي على الكافية ٢٠٦/٢ وأوضح المسالك ١١١/٤ والكامل ١١٠/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٦٦/٢ وابن يعيش ٩/٤٣ ؛ ٤٤ ويروى : ولا تعادى الفقير .

(٢) من الرجز ، وينسب للعجاج ، والأكترون على أنه لرؤبة ، وقبله :

نقول بنتى قد أتى أناكا

وهو في ملحقات ديوانه ١٨١ والكتاب ٣٨٤/٢ والمقتضب ٧١/٣ وبلا نسبة في المفصل

١٣٦ وأمالى ابن الشجرى ٢٩٦ والهمع ١٤٥/٢ والمغنى ١٣٢/١ .

(٣) من الطويل ، لم أعثر عليه .

(٤) انظر : القاموس المحيط (نال) ٥٣/٤ وسر صناعة الإعراب ١١١/١ .

(٥) انظر : القاموس المحيط (نال) ٥٣/٤ وسر صناعة الإعراب ١١١/١ .

وكذلك حكمنا بأن النون في "عرنتن" زائدة ؛ لأننا نقول في معناه "عرتن" <sup>(١)</sup> بغير النون الأولى <sup>(٢)</sup> ، إلى غير ذلك من الشواهد . والذي يدل على أنها زائدة أن هذه الأحرف - نعى إن وأخواتها - إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل <sup>(٣)</sup> ؛ لأن "أن" مثل "مد" ، "وليت" <sup>(٤)</sup> مثل "ليس" ، ولكن أصلها : كن ، رُكبت معها "لا" <sup>(٥)</sup> ، كما رُكبت "لو" مع "لا" فقيل : لكن ، وكان أصلها : أن أدخلت عليها كاف التشبيه <sup>(٦)</sup> ، فكذاك "لعل" أصلها عل ، وزيدت عليها اللام ؛ إذ لو قلنا : إن اللام أصلية في "لعل" لأدى ذلك إلى أن لا تكون "لعل" على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية ؛ لأن الثلاثية على ثلاثة أضرب <sup>(٧)</sup> ؛ فعل كضرب وفعل كمكث <sup>(٨)</sup> وفعل كعلم ، وأما الرباعية <sup>(٩)</sup> فليس لها إلا وزن واحد وهو فعمل ، نحو

(١) في القاموس المحيط عرنتن ٢٤٨/٤ : "العرنتن ، كجعفر ، والعرنتن محركة ، وتضم التاء ، والأصل : عرنتن ، كقرنفل ، وكجحنفل ، أو تثلت تأؤه . والعرنتون كزرجون ، وشجر يدفع به ، وأديم معرنتن مدبوغ به .

(٢) انظر : القاموس المحيط (عرنتن) ٢٤٨/٤ .

(٣) انظر : البسيط في شرح الجمل ٧٦٨ والجامي على الكافية ٣٣٦/٢ .

(٤) (ليت) صورة متطورة من (رايت) فهي فعل . انظر : بحوث ومقالات ٧٤-٧٥ ومقدمة الكناش ٢١٢/١ .

(٥) ذهب البصريون إلى أن "لكن" حرف برمته ، غير أن الكوفيين ذهبوا إلى أنها مركبة من "لكن أن" أو "لا كان" أو "لا أن" : انظر : الهمع ١٤٨/٢ ومقدمة الكناش ٢١٣/١ .

(٦) انظر : مقدمة الكناش ٢١٤/١ .

(٧) انظر : الجاربردى ٣٨/١ والمقتضب ٢٠٩/١ والإيضاح ١١٣/٢ ٢٠/٦ والتمتع ١٦٦ والرضى على الشافية ٦٧/١ والأفعال ، لابن القطاع ٧/١ والمنصف ١٧/١ .

(٨) في القاموس المحيط (مكث) ١٧٥/١ : "والفعل كنصر وكرم" .

(٩) انظر الجاربردى ٥٣/١ والفصول الخمسون ٢٥٩ والتصريف المملوكى ٨٩ والتمتع ١٧٨ وابن يعيش ١٦٢/٧ والرضى على الشافية ١١٤/١ والهمع ١٩/٦ والإيضاح ٢/١٣٤ والمقتضب ١٠٥/٢ ، والمنصف ٧٤/١ .



دحرج وسرهف<sup>(١)</sup>، فكان يؤدي إلى أن يبطل عملها، فوجب أن يحكم بزيادتها ؛ لتكون على وزن الفعل، كسائر أخواتها ، فصارت بمنزلة زيادة "لا" والكاف في "لكن" عندكم ، فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة "لا" والكاف في "لكن" و(كأن) وهما حرفان، وأحدهما ليس في حروف الزيادة ، فلأن يجوز أن يحكم - ها هنا - بزيادة اللام ، وهي حرف من حروف الزيادة ، أولى.

ففي هذه المسألة نجد الأنباري يؤيد الكوفيين فيقول : "والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون" .

فإذا ذهبنا إلى العكبري في هذه المسألة وجدناه يوافق الكوفيين فقد أثبت أصالة اللام في "عل" ؛ لأنها لغة غير (عل) ، فهو بذلك يثبت ما ذهب إليه الكوفيون وإن لم يصرح بذلك ؛ لأن اختياره هذا هو مذهب الكوفيين<sup>(٢)</sup> .

فيقول : والصحيح عندي أن "عل" و"عل" لغتان لا يحكم في إحداهما بالزيادة ولا في الأخرى بالحذف ، كما أن قولهم : نصحت لك وشكرت لك - وبابه، اللام فيه معدية للفعل في لغة وهي محذوفة في اللغة الأخرى ، ولا يقال : هي في أحدهما زائدة ، بل كل منهما أصل في لغة ، وهذا المذهب أسلم ، وله أصل يشهد بصحته ، ويدل على ذلك تعدد اللغات في "عل" ، فقد قالوا : (لعل) و(عل) و(عن) و(لغن) وكل منها لغة غير الأخرى ، ولا يقال : إن الغين بدل من العين .

وقد بسط العكبري أدلة الفريقين ، ووجهة قول الأولين - أي : البصريين - من ثلاثة أوجه :

(١) سرهف : يقال إذا أحسن غذاؤه . القاموس المحيط (سرعون) ١٥٢/٣ .

(٢) الإنصاف ٢٢٤/١ .

أحدها : أنها قد استعملت بغير لام في الشعر كثيرا ، والأصل عدم حذف الأصل والزيادة أقرب ولا سيما إذا أريد تقوية الحرف أو قوة معناه .

والثاني : أن "عل" ثلاثة أحرف وأصل الباب "إن" و"أن" وهما على ثلاثة أحرف ، وهذا يؤنس بكون "عل" ثلاثية . فأما "كان" فأصلها "إن" زيدت عليها كاف التشبيه ، حرصا على سبق المعنى ؛ لأن الأصل في قولك : كان زيدا الأسد ، إن زيدا كالأسد ، ثم اهتموا بتقديم معنى التشبيه فأدخلوا الكاف على إن وفتحوا الهمزة ، كما تفتح بعد حروف الجر . وأما "لكن" فعدتها أكثر عند البصريين لما دخلها معنى الاستدراك ، وعندهم أنها مركبة ، وهذا يؤنس بأن الأصل (عل) كسائر أخواتها .

والوجه الثالث : أن هذه الحروف مشبهة بالفعل في العمل والفعل تلحقه الزوائد ، فجاز أن تكون اللام زائدة ، كما تزداد في الفعل كقولك : إن زيدا ليقوم ، وكقولك : والله لقائم زيد ، وكقولك : والله لقام زيد .

وشبهة الآخرين : أن الحذف تصرف ، والحروف لا تتصرف ، ولهذا حكمنا على الألف في "ما" و"لا" بأنها أصل ، وليست في الأسماء والأفعال أصل بحال بل إما زائدة أو منقلبة ، ويقوى ذلك أن نون الوقاية لا تكاد تجيء مع "عل" بل تقول : "على" ، و"لعلنى" قليل جدا <sup>(١)</sup> . وما كان ذلك إلا لأن اللام الأولى أصل وبعد العين لآمان ، والنون تشبه اللام ، فكانت على هذا تجتمع في التقدير أربع لامات فتحومى ذلك فرارا من اجتماع الأمثال <sup>(٢)</sup> .

والخلاصة أن الأنباري في الإنصاف والعكبري في التبيين يشتركان في تأييد رأى الكوفيين في أن اللام الأولى من (عل) أصلية غير زائدة ، فاحتج الأنباري بدليلين : أحدهما : أن حروف الحروف كلها أصلية ، والثاني : أن

(١) العين ٣٥٠/١ ، والهمع ٦٤/١ ، واللسان : (قدم) .

(٢) التبيين ص ٣٦٠ .

اللام خاصة لا تزداد إلا على جهة الشذوذ . وأضاف العكبري دليلاً ثالثاً ، وهو أن (لعل) و(عل) لغتان مستقلتان ، فلا يحكم في اللام الأولى بالزيادة ، فكأنه يجيب بذلك على ما استدل به البصريون على زيادة اللام ، حيث زعموا أن ورود (لعل) عارية من اللام في بعض النصوص الواردة عن العرب دليل على زيادتها ، فبين العكبري أن (عل) لغة مستقلة .

\* \*

### ترك صرف ما ينصرف

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش<sup>(١)</sup> وأبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup> وأبو القاسم بن برهان<sup>(٣)</sup> من البصريين<sup>(٤)</sup> . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا<sup>(٥)</sup> على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ورودُه كثيراً في أشعارهم<sup>(٦)</sup> قال الأخطل :

طلب الأرازق بالكتائب إذ هوت      بشبيب غائلة الثغور غدور<sup>(٧)</sup>

(١) انظر : انتلاف النصره ٥٩ والخزانة (بولاق) ٧١/١ .

(٢) انظر : انتلاف النصره ٥٩ والخزانة (بولاق) ٧١/١ وشرح الأشموني ٢٧٣/٢ .

(٣) انظر : انتلاف النصره ٥٩ والخزانة (بولاق) ٧١/١ .

(٤) في الكتاب ٢٦/١ : "هذا باب ما يحتمل في الشعر : اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف" . وانظر : سر صناعة الإعراب ٤٦/٢ .

(٥) فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية ، فأجاز منعه ، وما ليس كذلك فصرفه ، وأجاز قوم منهم ثعلب أحمد بن يحيى منع المنصرف اختياراً انظر شرح الأشموني ٢٤٧/٢ .

(٦) انظر : شرح الأشموني ٢٧٣/٢ والخزانة (بولاق) ٧١/١ .

(٧) من الكامل وهو في الديوان ١٩٧ والعيني ٣٦٢/٤ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٧٤/٢ .

فترك صرف "شبيب" وهو منصرف . وقال حسان بن ثابت :

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين يوم تواكل الأبطال<sup>(١)</sup>

فترك صرف "حنين" وهو منصرف ، قال تعالى : ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [سورة التوبة ٢٥/٩] . ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه .

وقال الفرزدق :

إذا قال غاو من تنوخ قصيدة بها جرب عدت على بزوبرا<sup>(٢)</sup>

فترك صرف :زوبر" وهو منصرف ، ومعناه نسبت إلى بكمالها من قولهم : "أخذ الشيء بزوبره" إذا أخذه كله ، وقيل : "بزوبرا" أى كذبا وزورا . وقال الآخر :

إلى ابن أم أناس أرحل ناقتى عمرو فتبلغ حاجتى أو ترحف<sup>(٣)</sup>

فترك صرف "أناس" وهو منصرف ، و"أم أناس" بنت ذهل من بنى شيبان ، و"عمرو" يريد به عمرو بن حجر الكندى . وقال الآخر :

أؤمل أن أعيش وأن يومى بأول أو بأهون أو جبار

أو التالى دبار فإن أفته فمؤنس أو عروبة أو شيار<sup>(١)</sup>

(١) من الكامل ، وهو فى الديوان ٣٩٣ واللسان (حنن) ١٣٣/١٣ ط. بيروت .

(٢) من الطويل ، وينسب للفرزدق فى الديوان ٢٠٦/١ ، ٢٩٦ ولابن أحر فى ديوانه ٨ ، ونسبه البغدادى فى الخزانة (بولاق) ٧١/١ للفرزدق أو لابن أحر ، وينسب للطرماح فى ملحقات ديوانه ٥٧٤ .

(٣) من الكامل ، لبشر بن أبى خازم فى الديوان ١٥٥ وبلا نسبة فى الكتاب ٩/٢ والهمع ٢/

فترك صرف "دبار" وهو منصرف ، و"دبار" يوم الأربعاء ، وما ذكره في هذين البيتين أسماء الأيام في الجاهلية ، فأول يوم : يوم الأحد ، وأهون<sup>(٢)</sup> : يوم الاثنين ، وجبار : يوم الثلاثاء ، ودبار : يوم الأربعاء ، ومؤنس : يوم الخميس ، وعروبة : يوم الجمعة ، وشيار : يوم السبت<sup>(٣)</sup> .  
وقال الآخر :

فأوفض عنها وهي ترغو حُشاشةً      بذى نفسها والسيف عُريان أحمر<sup>(٤)</sup>  
فتراه صرف "عُريان" وهو منصرف ؛ لأن مؤنثه "عُريانة" لا "عُريا" .  
وقال الآخر :

قالت أميمة ما لثابت شاخصا      عارى الأشاجع ناجلا كالمنصل<sup>(٥)</sup>  
فترك صرف "ثابت" وهو منصرف . وقال العباس بن مرداس السلمي :  
فما كان حصن ولا حابس      يفوقان مرداس في مجمع<sup>(٦)</sup>  
فترك صرف "مرداس" وهو منصرف ، قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن الرواية :

- 
- (١) من الوافر ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وهو في العين ٣٩٧/٤ والدرر ١/ ١١ والهمع ٣٧/١ .  
(٢) وأوهد : انظر : المزهري (دار التراث) ٢١٩/١ .  
(٣) انظر : القاموس المحيط (شبر) ٦٦/٢ والمزهري (دار التراث) ٢١٩/١ ، ٤٥٩ .  
(٤) من الطويل ، ولم أعثر على نسبته ، وهو في الخزانة (بولاق) ٧١/١ .  
(٥) من الكامل ، ولم أعثر له على نسبته ، وهو في الخزانة (بولاق) ٧١/١ .  
(٦) من المتقارب ، لعباس بن مرداس في الديوان ٨٤ والشعر والشعراء ١٠٧/١ ، ٧٥٢/٢ وابن يعيش ٦٨/١ والعيني ٣٦٥/٤ .

### يفوقان شيخى فى مجمع

وشيوخه أبو مرداس ؛ لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناها، على أنها لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى ، كما رويتموه ، فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها ؟

وقال دوسر بن دهل القريعى :

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند<sup>(١)</sup>

فلم يصرف "دوسر" وهو منصرف ، قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية :

ما للقريعى بعدنا

لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناها ، ولو قدرنا أن ما رويتموه صحيح ، فما عذرکم عما روينا ، مع صحته وشهرته ؟  
وقال الآخر :

ومصعبُ حين جد الأمر سرُّ أكثرها وأطيبها<sup>(٢)</sup>

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن الرواية :

وأنتم حين جد الأمر

لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة ما رويناها ، ولو قدرنا ما رويتموه صحيحا فما عذرکم عما رويناها على ما بينا ؟  
وقال الآخر :

(١) من الطويل ، وهو في العينى ٣٦٦/٤ وغير منسوب فى الخزانة (بولاق) ٧٢/١ .

(٢) من الوافر ، لابن قيس الرقيات فى الديوان ١٢٤ وبلا نسبة فى ابن عيش ٦٨/١ .

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض<sup>(١)</sup>

فتترك صرف "عامر" وهو ينصرف ولم يجعله قبيلة ؛ لأنه وصفه ، فقال: "ذو الطول وذو العرض" ، ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : "ذات الطول وذات العرض" ، قالوا : ولا يجوز أن يقال : إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء<sup>(٢)</sup> : ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا يَمِينًا﴾ [سورة النمل ٢٢/٢٧] فتترك صرف "سبأ" ؛ لأنه جعله اسماً للقبيلة ؛ حملاً على المعنى . وقال الشاعر :

من سبأ الحاضرين مأرب إذ يبنون من دون سيلة العرما<sup>(٣)</sup>

فلم يصرف "سبأ" لأنه جعله اسماً للقبيلة ؛ حملاً على المعنى . وقال الله تعالى : ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ تَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّتَمُودَ﴾ [سورة هود ٦٨/١١] فلم يصرف "تمود" الثاني لأنه جعله اسماً للقبيلة ؛ حملاً على المعنى<sup>(٤)</sup> . وقال الشاعر :

تمد عليهم من يمين وأشملى بحور له من عهد عاد وتبعاً<sup>(٥)</sup>

(١) من الهزج ، لذى الأصبع العدوانى فى العينية ٣٦٤/٤ وابن يعيش ٦٨/١ و(ذو) ساقطة من غ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٥١/٣ .

(٣) من المنسرح للناطقة الجعدى فى الديوان ١٣٤ وشرح أبيات سيبويه ٢٤١/٢ ، وله أو لأمية بن أبى الصلت فى الخزانة ١٣٩/٩ وجاء فى ديوان الأخير ٥٩ ، ولأعشى فى معجم ما استعجم ١١٧٠ ولم ينسب فى الكتاب ٢٥٣/٣ وما ينصرف ٥٩ .

(٤) فى الكتاب ٢٥٣/٣ : "وكان أبو عمرو لا يصرف (سبأ) يجعله اسماً للقبيلة" .

(٥) من الطويل ، لزهير بن أبى سلمى فى الكتاب ٢٥١/٣ وغير منسوب فى الخزانة ٢/٥٠٤ ليس فى الديوان ، وفى غ : (أفاض) بدلاً من (تمد) .

وقال الآخر :

لو شهد عاد من زمان عاد

لا بترها مبارك الجلا<sup>(١)</sup>

وقال الآخر :

علم القبائل من معد وغيرها أن الجواد محمد بن عطار<sup>(٢)</sup>

وقال الآخر :

ولسنا إذا عُدَّ الحصى بأقلّة وإن معد اليوم مود نليلها<sup>(٣)</sup>

وقال الآخر :

غلب المسامح الوليد سماحة وكفى قریش المعضلات وسادها<sup>(٤)</sup>

فلم يصرف "قریش" لأنه جعله اسما للقبيلة ؛ حملا على المعنى ،  
والحمل على المعنى كثير فى كلامهم .

وقال الشاعر :

قامت تبكيه على قبره من لى من بعدك يا عامر

(١) بيتان من الرجز ، بلا نسبة فى الكتاب ٢٥١/٣ .

(٢) من الكامل ، وهو بلا نسبة فى الكتاب ٣٥٠/٣ وشرح أبيات سيبويه ٢٢٦/٢ .

(٣) من الطويل ، وهو للأعشى فى المقتضب ٣٦٣/٣ وشرح أبيات سيبويه ٢٣٨/٢ وغير

منسوب فى الكتاب ٢٥١/٣ وليس فى ديوانه .

(٤) من الكامل ، اختلف فى نسبه ، فنسب لعدى بن الرقاع فى الديوان ٤٠ وشرح أبيات

سيبويه ٢٨٢/٢ والخزانة ٢٠٣/١ وينسب لجرير فى اللسان (سمح) ولم أجده فى ديوانه

وبلا نسبة فى المقتضب ٣٦٢/٣ ؛ ٣٦٣ .



تركنتى فى الدار ذا غربّة قد ذل من ليس له ناصر<sup>(١)</sup>

وكان الأصل أن يقول : "ذات غربّة" فحمله على المعنى ،  
فكأنها قالت : تركنتى إنسانا ذا غربّة ، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى<sup>(٢)</sup> .  
وقال الأعشى :

لقوم فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفادها<sup>(٣)</sup>

وكان الأصل أن يقول : "قبل إنفادها" لأن الشراب مذكر ، إلا أنه أنه ؛  
حملا على المعنى ؛ لأن الشراب هو الخمر<sup>(٤)</sup> فى المعنى .  
وقال الآخر :

يا بنر يا بنر بنى عدى

لأنزحن قعرك بالدلى

حتى تعودى أقطع الولى<sup>(٥)</sup>

وكان الأصل أن يقول : قطعى الولى ؛ لأن البئر مؤنثة<sup>(٦)</sup> ، إلا أنه  
ذكره حملا على المعنى ، فكأنه قال : حتى تعودى قليبا أقطع الولى ؛ والقلب

(١) من السريع ، بلا نسبة فى ابن يعيش ١٠١/٥ واللسان (عمر) ٦٠٨/٤ "ط . بيروت"  
وأمالى المرتضى ٧١/١ .

(٢) انظر : التاج (أيس) ١٠٣/٤ والمصباح المنير (أنس) ٣٥ .

(٣) من المتقارب ، للأعشى فى الديوان ١٢١ وشرح شواهد الإيضاح ٤٦١ .

(٤) والخمر أسماؤها مؤنثة . البلغة ٦٩ .

(٥) من الرجز ، لم ينسب هذا الرجز لأحد بعينه ، ونسب لرجل من بنى عدى فى شرح  
شواهد الإيضاح ٤٦٠ وبدون نسبة فى العينى ٤٣٩/١ وتلخيص الشواهد ١٤٧ .

(٦) بدليل قوله تعالى : (وبئر معطلة) ، سورة الحج ٤٥/٢٢ وانظر : البلغة ٦٦ .

الأغلب عليه التذكير ، لذلك قالوا في جمعه : أَلْقَبَة ، وأفعلة بناء يختص به المذكر في القلة ، كاختصاص المؤنث بأفعل في القلة ، وقوله : "نو الطول وذو العرض" يرجع إلى الحى ، فانقل من معنى إلى معنى ، والنتقل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم . كما قال الشاعر :

إن تميما خلقت ملموما

قوما ترى واحدهم صهيمما<sup>(١)</sup>

فقال : "خلقت" لأنه أراد به القبيلة ، ثم قال : "ملموما" أراد به الحى ، ثم ترك لفظ الواحد ، وحقق مذهب الجمع ، فقال : "قوما ترى واحدهم صهيمما" ، والصهيم : هو الذى لا ينتهى عن مراده ؛ لأننا نقول : نحن لا ننكر الحمل على المعنى فى كلامهم ، ولا نتقل من معنى إلى معنى ، لكن الظاهر ما صرنا إليه ؛ لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ وجزي الكلام على معنى واحد أولى من التقل من معنى إلى معنى ، فلما كان ما صرنا أكثر فى الاستعمال وأحسن فى الكلام كان ما صرنا إليه أولى .

وقال أبو دهب الجمحى : <sup>(٢)</sup>

أنا أبو دهب وهب لوهب من جمع والعز فيهم والحسب<sup>(٣)</sup>

فترك صرف (دهبل) وهو منصرف . وقال الآخر :

(١) بيتان من الرجز ، لرؤبة فى ملحق الديوان ١٨٥ ، ١٩١ وللمخيس الأعواجى فى اللسان (صهم) .

(٢) أبو دهب الجمحى وهب بن زمعة من بنى جمح ، وكان شاعرا محسنا وأكثر أشعاره فى عبد الله بن عبد الرحمن الأزرق والى اليمن ، انظر الشعر والشعراء ٦١٨/٢ .

(٣) بيتان من الرجز ، لأبى دهب الجمحى فى الديوان ٤٧ والنسب فى س ، بلا من (الحسب) .

أخشى على ديسم من بعد الثرى

أبى قضاء الله إلا ما ترى (١)

فترك صرف "ديسم" وهو منصرف . فإن صحت هذه الأبيات بأسرها دل على صحة ما ذهبنا إليه . وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة لضرورة نحو قوله :

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب (٢)

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة ، كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا لأن الواو من "هو" متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ؛ لهذا كان أبو بكر بن السراج من البصريين (٣) - وكان من هذا الشأن بمكان - يقول : لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم يكن أبعد من قولهم :

فبيناه يشري رحله قال قائل

ولما صحت الرواية عند أبى الحسن الأخفش وأبى على الفارسي وأبى القاسم بن برهان من البصريين ، وصاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين (٤) .

(١) بيتان من الرجز ، بلا نسبة في اللسان (دسم) ٢٠١/١٢ "ط بيروت" والجمهرة ٤١٧ ؛ ٦٤٨ .

(٢) من الطويل ، للعجيز السلولى فى شرح شواهد الإيضاح ٢٨٤ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٢ والخزانة (بولاق) ٧٢/ وابن يعيش ٦٨/١ ؛ ٩٦/٣ ووصف المباني ١٦ .

(٣) انظر : الأصول ٩٥/٢ - ٩٦ .

(٤) انظر : الخزانة (بولاق) ٧٢/١ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ترك صرف ما لا ينصرف ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أننا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف ؛ وعلى هذا يخرج حذف الواو من "هو" في نحو قوله :

### فبيناه يشرى رحله قال قائل

فإنه لا يؤدي إلى الالتباس بخلاف حذف التنوين ، فبان الفرق بينهما .  
ففي هذه المسألة نجد الأنباري يؤيد الكوفيين ؛ فيقول : والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشنوذ والقلة ، لا لقوته في القياس<sup>(١)</sup> ، فإذا ذهبنا إلى العكبري في هذه المسألة وجدناه لم يذكرها في كتابه (التبيين) .

### لولاي ولولاك

ذهب الكوفيون<sup>(٢)</sup> إلى أن الياء والكاف في "لولاي ، ولولاك" في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش<sup>(٣)</sup> من البصريين ، وذهب البصريون<sup>(٤)</sup> إلى أن الياء والكاف في موضع جر بـ (لولا) ، وذهب أبو العباس المبرد<sup>(٥)</sup> إلى أنه لا يجوز أن يقال : "لولاي ، ولولاك" ويجب أن يقال : "لولا أنا ولولا أنت"

(١) الإنصاف ٥١٤/٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن ، للفرأ ٨٤/٢ .

(٣) انظر : المفصل ١٣٨ والرضى على الكافية ٢١/٢ والخصائص ١٨٩/٢ وابن يعيش ٣/ ١٢٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٧٣/٢ .

(٥) المقتضب ٧٣/٣ وانظر : الدرر ٣٢/٢ والبيان ٢٨١/٢ .

فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به في التنزيل في قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة سبأ ٣٤/٣١] ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن الياء والكاف في موضع رفع ؛ لأن الظاهر الذي قامت الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا ، وبالأبتداء على مذهبكم ، فكذاك ما قام مقامه . قالوا : ولا يجوز أن يقال : "هذا يبطل بـ (عسى) ، فإن (عسى) تعمل في المظهر الرفع وفي المكنى النصب ؛ لأننا نقول : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنا لا نسلم أنها تنصب المكنى ، إنما هو في موضع رفع بـ (عسى) فاستعير للرفع لفظ النصب في (عسى) ، كما استعير لفظ الجر في (لولاى، ولولاك) إليه ذهب الأخفش من أصحابكم .

والوجه الثانى : أن الكاف في موضع نصب بـ (عسى) ، وأن اسمها مضمر فيها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من أصحابكم .

والوجه الثالث : أنا نسلم أنه في موضع نصب ، ولكن لأنها حملت على (لعل)<sup>(١)</sup> فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع ، وهو مقدرها هنا ، وإنما حملت على (لعل) ؛ لأنها في معناها<sup>(٢)</sup> ، ألا ترى أن (عسى) فيها معنى الطمع ، كما أن (لعل) فيها معنى الطمع . فأما (لولا) فليس في حروف الخفض ما هو بمعناه، فيحمل عليه ، فبان الفرق بينهما ؛ ولأنه لو كان المكنى في موضع خفض لكنا نجد اسما ظاهرا مخفوضا بـ (لولا) ؛ لأنه ليس في كلام العرب

(١) وهذا مذهب سيبويه ، انظر : الكتاب ٣٧٥/٢ والرضى على الكافية ٢٠/٢ .

(٢) وقيل : إن (عسى) في نحو هذا حرف لا فعل ، فنقول : عساك أن تقوم ، كما نقول :

لعلك أن تقوم . انظر : الكتاب ٣٧٤/٢ والمقتضب ٧١/٢ والرضى على الكافية ٢١/٢

والمغنى ١٣٢/١ .

حرف يعمل الخفض في المكنى دون الظاهر ، فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يجيء ذلك في بعض المواضع أو في الشعر الذي يأتي بالمستجاز ، وفي عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض اسما ظاهرا ولا مضمرا ؛ فدل على أن الضمير بعد (لولاك) في موضع رفع .

يدل عليه أن المكنى كما يستوى لفظه في النصب والخفض ، نحو (أكرمك، ومررت بك) ، فقد يستوى لفظه أيضا في الرفع والخفض ، نحو (قمنا ومرّا بنا) فيكون لفظ المكنى في الرفع والخفض واحدا ، وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف في موضع (أنت) رفعا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : لو كان الرفع محمولا على الجر في "لولاك" لوجب أن يفصل بين المكنى المرفوع والمجرور في المتكلم ، كما فصل بين لفظ المكنى المنصوب والمجرور في المتكلم نحو : أكرمني ، ومر بي ؛ لأننا نقول : النون في المنصوب لم تدخل لتفصل بين المكنى المنصوب والمكنى المجرور ، وإنما دخلت النون في المكنى المنصوب لاتصاله بالفعل ؛ فلو لم يأتوا بهذه النون لأدى ذلك إلى أن يكسر الفعل لمكان الياء<sup>(١)</sup> ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، والفعل لا يدخله الكسر ؛ لأنه إذا لم يدخله الجر<sup>(٢)</sup> - وهو غير لازم ؛ استقالا له - فلأن لا يدخله الكسر الذي هو لازم استقالا له ، كان ذلك من طريق الأولى ، فأما المكنى المخفوض فلم تدخله هذه النون لأنه يتصل بالحرف ، والحرف لا يلزم أن تدخل عليه هذه النون<sup>(٣)</sup> و "لا" حرف ؛ فهذا المعنى لم تدخل عليه هذه النون .

(١) انظر : الرضى على الكافية ٢١/٢ .

(٢) لأن الجر من خصائص الاسم ، كما أن الجزم من خصائص الفعل : انظر : المرتجل

٢٤٤ وابن يعيش ١١/٧ .

(٣) انظر : في تفصيل ذلك : ابن يعيش ١٣١/٢ وشرح الأشموني ٨٤/١ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن المكنى فى "لولاى" ، ولولاك" فى موضع جر ؛ لأن الباء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، والمصير إلى ما لا نظير له فى كلاهما محال ، ولا يجوز أن يتوهم أنها فى موضع نصب ؛ لأن "لولا" حرف ، وليس بفعل له فاعل مرفوع ، فيكون الضمير فى موضع نصب، وإذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب ، وجب أن يكون فى موضع جر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إذا زعمتم أن "لولا" تخفض الباء والكاف ، فحروف الخفض لا بد أن تتعلق بفعل ، فبأى فعل تتعلق ؟ لأننا نقول : قد تكون الحروف فى موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء<sup>(١)</sup> ، كقولك : "بحسبك زيد" ومعناه : حسبك، قال الشاعر :

بحسبك فى القوم أن يعلموا      بأنك فيهم غنى مصر<sup>(٢)</sup>

وكقولهم : "هل من أحد عندك" ، أى هل أحد عندك<sup>(٣)</sup> ؟ قال الله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [سورة الأعراف ٥٩/٧]<sup>(٤)</sup> أى : ما لكم إله غيره ؛ لهذا كان (غيره) مرفوعاً فى قراءة من قرأ بالرفع ، فموضعها رفع بالابتداء ، وإن كانت قد علمت الجر ، وكذلك "لولا" إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء فى "بحسبك" ومن فى : هل من أحد عندك ، ولا فرق بينهما .

(١) انظر : الرضى على الكافية ٨٦/١ وأوضح المسالك ١١١٨٧/١ وشرح الأشموني .

(٢) من المتقارب ، للأشعر الرقبان فى النوادر ٧٣ والتذكرة ٤٤٣ ؛ ٤٤٤ وبلا نسبة فى ابن يعيش ١١٥/٢ ؛ ٢٣/٨ وسر صناعة الإعراب ١٣٨/١ ورصف المباني ١٤٧ .

(٣) انظر : المفصل ٢٨٣ والرضى على الكافية ٣٢٢/٢ والتوطئة ٢٤٤ وابن يعيش ١٣/٨ والإيضاح ١٤٢/٢ والمقتضب ١٣٦/٤ .

(٤) سورة الأعراف ٥٩/٧ وقد تكرر هذا فى مواضع كثيرة فى القرآن .

ففى هذه المسألة نجد الأنبارى فى كتابه الإنصاف يؤيد الكوفيين ، فإذا ذهبنا إلى العكبرى فى هذه المسألة فى كتابه "التبيين" وجدناه لم يذكرها .  
والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون .

\* \*

### الاسم المبهم والعلم أيهما أعرف ؟

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم - نحو "هذا ، وذاك - أعرف من الاسم العلم - نحو "زيد ، وعمرو" - وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا فى مراتب المعارف ؛ فذهب سيبويه<sup>(١)</sup> إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمّر<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه لا يضمّر إلا وقد عُرف ؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف<sup>(٣)</sup> ، ثم الاسم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته ، ثم الاسم المبهم ؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب ، ثم ما عرف بالألف واللام ؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره وتعريفه على قدر ما يضاف إليه .

وذهب أبو بكر بن السراج<sup>(٤)</sup> إلى أن أعرف المعارف : الاسم المبهم ، ثم المضمّر ، ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف . وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن أعرف المعارف : الاسم العلم ، ثم

(١) انظر : الكتاب ٥/٢ .

(٢) ونسب إلى سيبويه أيضا أن المضاف فى رتبة المضاف إليه ، إلا المضاف إلى مضمّر ، فإنه فى رتبة العلم ، انظر : شرح التصريح ٩٥/١ .

(٣) انظر : المقتضب ٢٨٤/٤ .

(٤) ما ذكره المؤلف لا يتفق مع ما فى الأصول ١٤٩/١ والترتيب على هذا النحو : "الاسم المكنى ، المبهم ، العلم ، وما فيه الألف واللام ، وما أضيف إليهن" .



المضمر ، ثم المبهم ، ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ؛ لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد .

قالوا : والذي يدل على صحة ذلك أن الاسم العلم يقبل التكرير ألا ترى أنك تقول : مررت بزيد الطريف وزيد آخر ، ومررت بعمر العاقل وعمر آخر ، وكذلك إذا ثبت الاسم العلم أو جمعته نكرته ، نحو "زيدان ، والزيدان ، وعمران والعمران ، وزيدون ، والزيدون ، وعمران ، والعمران" ، فتدخل عليه الألف واللام في التثنية والجمع ، ولا تدخلان إلا على النكرة<sup>(١)</sup> ، وكذلك أيضا إذا أضفته نحو : زيدكم وعمركم ، فدل على أنه يقبل التكرير ، بخلاف الاسم المبهم ، فإنه لا يقبل التكرير ؛ لأنك لا تصفه بنكرة في حال من الأحوال<sup>(٢)</sup> ، ولا تنكره في التثنية والجمع . فتدخل عليه الألف واللام ، فتقول : الهاذان ، فدل على أنه لا يقبل التكرير ، وما لا يقبل التكرير أعرف مما يقبل التكرير ، فتتزل منزلة المضمر ، وكما أن المضمر أعرف من الاسم العلم ، فكذلك المبهم .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن هذا يبطل بالأسماء الموصولة ، نحو الذي والتي ، فإنها لا تكون إلا معرفة ، ومع ذلك فليست أعرف من الاسم العلم ؛ لأننا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأن تعريف الاسم المبهم بنفسه وتعريف الأسماء الموصولة بغيرها ، وهى الجمل التى تقع صلوات لها ، على أن الجمل تقع نكرات ، ولا خلاف أن ما يعرف بنفسه أعرف مما يعرف بغيره ، وكذلك

(١) انظر : الرضى على الكافية ٣١٢/١ والمفصل ١١٦ .

(٢) انظر : الرضى على الكافية ٣١٢/١ والمفصل ١١٦ وشرح الأسمونى ٧٧/٢ .

تعريف ما يعرف بالإضافة دون ما يعرف بنفسه ، وإذا ظهر الفرق جاز أن يكون الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم دون الأسماء الموصولة .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم العلم أعرف من المبهم ؛ لأن الأصل في الاسم العلم أن يُوضع لشيء بعينه ، لا يقع على غيره من أمته ، وإذا كان الأصل فيه ألا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم ، فكذلك ما أشبهه .

ففي هذه المسألة نجد الأنباري يوافق الكوفيين ، فيقول : "والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون"<sup>(١)</sup> .

فإذا ما ذهبنا إلى العكبري وجدناه لم يذكر هذه المسألة في كتابه (التبيين).

## الوقف

ذهب الكوفيون<sup>(٢)</sup> إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف : "رأيت البكر" بفتح الكاف في حالة النصب ، وذهب البصريون<sup>(٣)</sup> إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال في حالة الرفع والجر بالضم والكسر ، فيقال في الرفع : "هذا البكر بالضم ، وفي الجر" : "مررت بالبكر" بالكسر<sup>(٤)</sup> .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا في المرفوع والمخفوض نحو "هذا البكر" ، "مررت بالبكر" ليزول اجتماع الساكنين

(١) الإنصاف ٧٠٩/٢ .

(٢) ونقل عن الجرمي والأخفش أنهما أجازاه كالكوفيين . انظر : حاشية الصبان ٢١٢/٤ .

(٣) انظر : الكتاب ١٧٣/٤ وشرح التصريح ٣٤١/٢-٣٤٢ .

(٤) انظر في شروط هذه اللغة : الجابردى ١٨٨/١ وحاشية الصبان ٢١٢/٤ .

فى حالة الوقف ، وأنهم اختاروا الضمة فى المرفوع والكسرة فى المخفوض<sup>(١)</sup> ؛  
لأنها الحركة التى كانت للكلمة فى حالة الوصل ، فكانت أولى من غيرها ، كما  
قال الشاعر :

أنا ابن ماوية إذ جد النقر<sup>(٢)</sup>

وكما قال الآخر :

أنا جرير كنيته أبو عمر

أضرب بالسيف وسعد فى القصر

أجبننا وغيره خلف الستر<sup>(٣)</sup>

وقال الآخر :

أرتى حجلا على ساقها فهش الفؤاد لذاك الحجل

فقلت ولم أخف عن صاحبي ألا بأبى أصل تلك الرجل<sup>(٤)</sup>

وقال آخر :

علمنا إخواننا بنو عجل شرب النبيذ واصطفافا بالرجل<sup>(٥)</sup>

(١) انظر : شرح الرضى على الشافعية ٣٢١/٢ والإيضاح ٣٠٥/٢ وحاشية الصبان ٢١٠/٤ .

(٢) بيت من الرجز ، لعبد الله بن ماوية أو لبعض السعديين أو لفدكى بن عبد الله أو فدكى بن  
أعبد المنقرى ، وقد ذكر الخلاف فى نسبته هذه الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ٢/

٣٤١ وانظر : العينى ٥٥٩/٤ والكتاب ١٧٣/٤ وبلا نسبة فى الهمع ١٠٧/٢ ، ٢٠٨ .

(٣) هذا الشاهد بلا نسبة فى الكناش ٨٥٩/٢ .

(٤) من المتقارب ، ولم أعثر لهما على قائل وهذا الشاهد فى ابن يعيش ٧١/٩ والهمع ٢/  
٢٠٨ والمنصف ١٨/١ ؛ ١٦١ .

(٥) بيتان من الرجز ولم أعثر لهما على قائل ، وهذا الشاهد فى النواذر ٣٠ والعينى ٥٦٧/٤  
وشرح الإيضاح ٢٦١ .

وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض ، فكذلك أيضا في المنصوب ؛ لأن الكاف في قولك : " رأيت البكر في حال النصب ساكنة ، كما هي ساكنة في قولك : " هذا البكر ومررت بالبكر " في حالة الرفع والخفض ، وإنما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين ، فكذلك ينبغي أيضا في المنصوب ؛ ليزول اجتماع الساكنين ، كما أنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض ؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، فكذلك يجب أيضا أن يختاروا الفتحة في المنصوب ؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، ولا فرق بينهما .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن أول أحوال الكلمة التثنية ويجب فيها في حال النصب أن يقال : ( بكر ) <sup>(١)</sup> ، فلا يجوز أن يقال : تحرك العين ؛ إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما يلتقي في حال الرفع والجر ، ونحو " هذا بكر ، ومررت ببكر " ، فلما امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التثنية دون حالة الرفع والجر تبعه حال التعريف ؛ لأن الألف واللام لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها ؛ فلذلك روعي الحكم الواجب في حال التثنية . ففي هذه المسألة نجد الأنباري يوافق الكوفيين ، فيقول : والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون <sup>(٢)</sup> .

فإذا ذهبنا إلى العكبري في هذه المسألة وجدناه لم يذكرها في كتابه " التبيين " .

نخلص مما تقدم إلى أنه بالرغم من أن المتبادر إلى أذهان غالبية النحاة أن الأنباري ألف كتابه ( الإنصاف ) تأييدا للبصريين ومفندا لآراء الكوفيين ؛ ومن

(١) يريد أن يوقف عليها بقلب التثنية ألفا بخلاف حالتها في الجر والرفع . انظر : الكناش ٢ /

ثم لم يؤيد الكوفيين إلا في سبع مسائل فقط من مجموع مسائل الإنصاف البالغ تعدادها مائة وإحدى وعشرين مسألة ؛ وأن أبا البقاء العكبري قد ألف كتابه (التبيين) ردًا على الأنباري ، وتأييدا لمذهب الكوفيين - فإنه بالبحث والتقصي واستقراء كتاب (التبيين) للعكبري اتضح أنه متفق مع الأنباري في تأييد المذهب البصري تأييدا مطلقا حيث لم يؤيد الكوفيين إلا في مسألة واحدة من مسائل (التبيين) البالغ تعدادها خمسا وثمانين مسألة ؛ مما يهدم الفكرة التي كانت قائمة في أذهان النحاة المحدثين ، وينال من مصداقية هذا الاقتناع المنافي للواقع ؛ إذ يجدر بالباحثين والدارسين أن يعيدوا حساباتهم ويتعاملوا مع التراث العربي التليد بعين فاحصة ، وفكر ثاقب ، ونظرة صافية .

\* \*

### الخاتمة

كشفت الدراسة عن أن أبا البقاء العكبري ألف كتابه "التبيين" ردًا على الأنباري في كتابه "الإنصاف" ، وكما أن كتاب التبيين أصدق ما يمثل نزعة أبي البقاء النحوية ويبين موقفه من مسائل الخلاف ، فقد عرض لها وأبدى رأيه واضحا في كل مسألة منها ، وقد ارتضى لنفسه الميل إلى مذهب البصريين ، آخذًا بأقوالهم، مؤيذا لأرائهم ، واقفا إلى جانبهم ، فهو يعد نفسه أحيانا من جملتهم ؛ فيقول في اشتقاق الاسم <sup>(١)</sup> : الاسم مشتق من السمو عندنا ، وقال الكوفيون : هو من الوسم .... ، ومعلوم أن الاسم مشتق من السمو عند البصريين ، ومن أيد مذهبهم .

(١) التبيين المسألة رقم (٣) .

ويقول في مسألة (التنازع في العمل)<sup>(١)</sup> : إذا كان معك فعان ... فأولاهما في العمل الثاني ، وقال الكوفيون : أولاهما الأول . فالوجه عندنا نصب زيد ، وعندهم رفعه ثم يقول : لنا في المسألة السماع والقياس .

وفي مسألة (إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة)<sup>(٢)</sup> يقول المؤلف : ... لابد من (هى) عندنا ، وعندهم لا يلزم . ثم يقول : لنا في المسألة طريقان ... إلى غير ذلك من المسائل التي صرح فيها بميله إلى البصريين وعد نفسه واحدا منهم<sup>(٣)</sup> .

كما تعقب العكبري شيوخ المدرسة الكوفية ، فرد على الفراء في تسعة مواضع<sup>(٤)</sup> ذكره فيها ، كما رد على الكسائي في موضعين<sup>(٥)</sup> ، ورد على ثعلب في موضعين<sup>(٦)</sup> .

ومذهب أبي البقاء العكبري مذهب المتأخرين الذين يميلون إلى النزعة البصرية ، يتجلى ذلك في ثلاثة أمور<sup>(٧)</sup> :

أولاً : موقفه من مسائل الخلاف بين الفريقين .

ثانياً : الأصول التي اعتمدها .

ثالثاً : المصطلحات التي يستعملها .

(١) التبيين المسألة رقم (٣٤) .

(٢) التبيين المسألة رقم (٣٥) .

(٣) التبيين انظر المسائل (٣٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٧٠) .

(٤) التبيين انظر المسائل (١٤ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٦ ، ٧٩) .

(٥) التبيين للمسألتان رقم (٥٢ ، ٦٦) .

(٦) التبيين : المسألتان (٤٩ ، ٦٠) .

(٧) انظر : التبيين ص ٩٧ .

اتفق الأنباري والعكبري في الهجوم على الكوفيين ، فحكما في مسائل الخلاف من وجهة النظر البصرية :

فالأنباري في مسائل الخلاف التي ذكرها في كتابه "الإنصاف" وعددها مائة وإحدى وعشرون مسألة لم يؤيد الكوفيين إلا في سبع مسائل فقط ؛ وذلك استجابة لنزعته البصرية فخطأ الكوفيين ورد عليهم ، ولم ينصفهم كما زعم .

والعكبري لم يرجح مذهب الكوفيين في مسائل الخلاف في كتابه "التبيين" إلا في مسألة واحدة .

ولعل هذا يكفي دلالة على ميله إلى جانب المذهب البصري ، آخذا بأقوالهم مؤيدا لآرائهم واقفا إلى جانبهم ، فهو يعد نفسه أحيانا من جملتهم .

والله الموفق ،،،

### فهرس المصادر والمراجع

- ١- الأزهية في علم الحروف للهروى - تحقيق عبد المعين الملوحى - دمشق ١٤٠١هـ-١٩٨٢ .
- ٢- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطى ، طبع مطبعة المعارف حيدر آباد الدكن بالهند ١٢١٧هـ .
- ٣- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجى ، للبطلبوسى ، تحقيق د/ حمزة النشرتى ، ط دار المريخ الرياض ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .
- ٤- الأصول لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ط١- ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- ٥- الأمالى لابن الشجرى ، تحقيق الدكتور محمود الطناحى ، القاهرة مكتبة الخانجى .

- ٦- الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنباري ، تحقيق ودراسة دكتور : جودة مبروك ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ٧- أوضح المسالك لألفية ابن مالك . لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد بيروت (بدون تاريخ) .
- ٨- الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك القاهرة ١٩٥٩ .
- ٩- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
- ١٠- البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنباري - تحقيق د. رمضان عبد التواب - دار الكتب ١٩٧٠ .
- ١١- تاج العروس للزبيدي - القاهرة ١٣٠٦هـ .
- ١٢- التبصرة والتذكرة لابن إسحاق الصيمري - تحقيق الدكتور / فتحى أحمد مصطفى على الدين - دمشق دار الفكر ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ١٣- التبيين عن مذهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري - تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن سليمان العثيمين - مكتبة العبيكان - الرياض - السعودية .
- ١٤- تذكرة النحاة لأبى حيان - تحقيق د / عفيفى عبد الرحمن - بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .
- ١٥- التصريف الملوكي ، لابن جنى - صححه محمد سعيد بن مصطفى - دار المعارف للطباعة (بدون تاريخ) .
- ١٦- التوطئة لأبى على الشلوبين - دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١م .



- ١٧- الجامع الصغير فى النحو ، لابن هشام - تحقيق الدكتور أحمد محمود الهرمىل - القاهرة - مكتبة الخانجى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ١٨- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى - تحقيق طه محسن . مؤسسة جامعة الموصل ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ١٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني - القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٢٠- خزائن الأدب ولب لسان العرب لعبد القاهر البغدادي بولاق ١٢٩٩م .
- ٢١- الخصائص لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - القاهرة ١٩٥٢م .
- ٢٢- الدرر اللوامع فى همع الهوامع ، للشنقيطى - القاهرة ١٣٢٨هـ .
- ٢٣- ديوان الأحوص - جمع وتحقيق عادل سليمان - الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٠م .
- ٢٤- ديوان جرير - تحقيق نعمان أمين - القاهرة دار المعارف ط٣ - (بدون تاريخ) .
- ٢٥- ديوان الفرزدق - دار صادر - بيروت ١٣٥٤هـ .
- ٢٦- رصف المباني فى شرح حروف المعانى ، للمالقي - تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م ١٩٨٥م .
- ٢٧- سر صناعة الإعراب - لابن جنى - دراسة وتحقيق د. حسن هنداوى - بيروت دار الفكر ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٨- شرح أبيات سيبويه للسيرافي دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت ١٩٧٩م .
- ٢٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - مصطفى عيسى البابى الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ) .

- ٣٠- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - المطبعة الأزهرية بالقاهرة ١٣٢٠هـ .
- ٣١- شرح الجامى على الكافية (الفوائد الضيائية على الكافية) لعبد الرحمن الجامى ، تحقيق الدكتور أسامة طه - بغداد ١٩٨٣ م .
- ٣٢- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، العراق (بدون تاريخ) .
- ٣٣- شرح ديوان المتنبى المنسوب إلى العكبرى .
- ٣٤- شرح شواهد المغنى - مطبعة محمد مصطفى ، القاهرة ١٣٣٢هـ .
- ٣٥- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦ م .
- ٣٦- القاموس المحيط للفيروز آبادى - القاهرة ١٩١٣ م .
- ٣٧- قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٣٨- الكامل فى اللغة والأدب ، للمبرد - وقف على طبعه وشرح ألفاظه الشيخ إبراهيم الدجمنى الأزهرى - المطبعة الأزهرية - مصر (بدون تاريخ) .
- ٣٩- الكتاب لسيبويه ، بولاق ١٩٢٠م - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى القاهرة ١٩٨٨م .
- ٤٠- لسان العرب لابن منظور - بولاق ١٣٠٠هـ - ١٣٠٧هـ طبعة بيروت (بدون تاريخ) .

- ٤١- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي - تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم ، أحمد جاد المولى ، وعلى محمد البجاوي - بيروت (بدون تاريخ).
- ٤٢- المطالع السعيدة - للأدفي - القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٤٣- معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار صادر بيروت (بدون تاريخ) .
- ٤٤- المغني في تصريف الأفعال - للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث ١٣٨٢هـ - القاهرة ١٣٢٣هـ .
- ٤٥- المفصل في علوم العربية للزمخشري - القاهرة ١٣٢٣هـ .
- ٤٦- المقتصد في شرح الإيضاح - لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان سلسلة كتب التراث ١٩٩٢م .
- ٤٧- المقتضب للمبرد تحقيق الدكتور . محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ٤٨- الممتع في التصريف لابن عصفور - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٤٩- المنصف لابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، القاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- ٥٠- همع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور / عبد العال سالم ، وطبعة البحوث العلمية الكويت .

\* \* \*

